الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية 2005

المقدمة:

ربما لم يعد من الغريب الآن القول –وبعد تجارب تاريخية متكررة– أن القضية الفلسطينية باتت رهينة التحولات والتطورات الدولية، حيث بدا واضحا التأثر الشديد الذي تشهده القضية الفلسطينية مع كل حدث جديد على مسرح العلاقات الدولية، حتى لو كان ذلك الحدث بعيد كل البعد ظاهريا عن كل ما يجري على ساحة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لكن ارتباط هذه التحولات والتطورات الدولية بمراكز القوى في العالم، العظمى والكبرى منها ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية.

وبما أن السائد في طبيعة الوضع الدولي هو التغير والتبدل، وفقاً لمصالح القوى اللاعبة على الساحة الدولية، كانت القضية الفلسطينية أبرز المتأثرين بذلك، شاهدة مع كل تطور في طبيعة العلاقة الدولية تحولا مفصلياً في مسيرتها سواء على مستوى الأهداف او الوسائل.

لكن بالرغم من أن التحولات المفصلية في طبيعة العلاقات الدولية كانت مختلفة على مراحل تطورها المتعددة، إلا أنها كانت متشابهة في طبيعة تأثيرها على القضية الفلسطينية، فبالرغم من تعدد التغيرات الهامة على الساحة الدولية، فإن نتيجة هذه التغيرات كانت في معظم أحيانها تصب في المصلحة الإسرائيلية، وفي أقل الحالات سوءا لا يستفيد منها الفلسطينيون، وهذا يعود إما إلى ارتباط القوى الدولية بمصالح مع إسرائيل تجعلها تضع هذه الدولة في سلم اولوياتها مع كل خطوة جديدة تقوم بها على الساحة الدولية، وإما نتيجة لغياب فلسطيني يستغل هذه التحولات لخدمة قضيته.

لذا تأتي هذه الدراسة لتعالج الوضع الدولي وأثره على القضية الفلسطينية،ليس من خلال دراسة القوى العالمية كل على حده، وإنما من خلال دراسة التطورات الدولية والتشابك الواضح بين القوى العالمية ضمن إطار هذه التطورات. لذا سيتم التركيز على أهم المتغيرات الدولية ، والتي كان لها أثرا مباشرا على القضية الفلسطينية وعلى رأسها التغيرات داخل الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بفوز الجمهوريين بولاية ثانية، وكذلك الوجود الفيزيائي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على الصراع العربي الإسرائيلي.

كذلك التغيرات على الصعيد الأوروبي في عدم قدرة الاتحاد الأوروبي الانتقال إلى الوحدة السياسية ،وتوجهات السياسة الأوروبية تجاه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية ومحاولة الدول الأوروبية الفاعلة لعب دور الوسيط غير المنحاز فيما يخص القضية الفلسطينية . إلا انه من الملاحظ أن أهم التغيرات التي لعبت دورا مهما في التعاطي الأوروبي والأمريكي مع القضية الفلسطينية في هذه الحقبة كانت المتغيرات المحلية والتي أثرت في صناعة تغيرات جوهرية تجاه التعاطي الدولي مع القضية الفلسطينية ، ومن أهم هذه المتغيرات فلسطينيا وفاة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وإعلان حركة حماس قرارها المشاركة في الانتخابات التشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية، أما إسرائيليا فتمثلت أهم المتغيرات في خطة فك الارتباط .

كما أن هناك بعض المتغيرات الدولية التي لم تكن وليدة عام 2005 م ولكن آثارها بقيت مسيطرة على جدول أعمال الاستراتيجية العالمية تجاه القضية الفلسطينية وبالذات فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي تعود إلى بداية الألفية الثالثة حيث اعتبرت هذه التغيرات مفصلا في التعاطي العالمي مع القضية الفلسطينية ورسمت سير توجهات السياسة الدولية تجاه القضية الفلسطينية، ومن ابرز هذه التحولات:قمة كامب ديفيد 2000 ، وانتفاضة الأقصى، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر .

إذن فان هناك تلازما بين التطورات الإقليمية والتوجهات الدولية تجاه القضية الفلسطينية، ولا يمكن فصل هذه التطورات عن تاريخها ،وبما أن البحث يقتصر على دراسة التغيرات في العام 2005 م ، فان البحث سيتناول على عجالة أهم التطورات على الساحة الدولية مع مطلع الألفية الثالثة والتي كانت بمثابة قاعدة للتغيرات والتوجهات الدولية حيال القضية الفلسطينية لاحقا .ومن ابرز هذه التطورات والتغيرات ما يلي:

قمة كامب ديفيد_ الثانية 2000م

لقد أدى فشل قمة كامب ديفيد في عهد إدارة كلينتون والتي عقدت في منتصف يوليو 2000م إلى إحداث سلسلة تغييرات جذرية في توجهات السياسة الأمريكية، تجاه إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وإنهاء الصراع، أو تجاه السلوك السياسي لصانعي القرار الأمريكي تجاه العملية السلمية برمتها .وما نعنيه هنا هو طبيعة العلاقة حيث عرف عن الرئيس الأمريكي بل كلنتون انغماسه الشديد في الصراع العربي الإسرائيلي. أما الجانب الآخر فقد تمثل في فقدان الولايات

المتحدة القدرة على أن تكون لديها سياسة خارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وتعود أسباب ذلك إلى تبني الولايات المتحدة الأمريكية لما سمي آنذاك العروض السخية ليهود باراك، وتحميل الجانب الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن الفشل، هذه السياسة صنعت رأيا عاما داخل الولايات المتحدة الأمريكية وداخل إسرائيل.[1]

على الصعيد الآخر شكلت مرحلة ما بعد كامب ديفيد الثانية انقلابا في التفكير الأمريكي ، تجاه الطريقة والآليات التي اتبعتها إدارة بل كلينتون ، فقد عزا البعض أن أسباب الفشل تعود إلى عدم إشراك أقطاب أخرى في الصراع وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بذلك، أو إلى الغموض الذي ساد في تلك الفترة حول اولويات السياسة الأمريكية تجاه الصراع في هذه المنطقة.

انتفاضة الأقصى

تزامنت بدايات الانتفاضة مع إدارة جديدة للبيت الأبيض بزعامة جورج بوش الابن، لم تكن في نظر الأمريكيين بمن فيهم بوش الابن سوى تعبير عن تغيّر في السلوك الفلسطيني بعد إفشال كامب ديفيد من قبلهم، هذا السلوك الذي تحول إلى العنف من وجهة النظر الأمريكية في أحداث الانتفاضة.[2]

لقد شكلت الانتفاضة الفلسطينية نقطة تغيير جوهرية تجاه التصورات الدولية حيال عملية السلام، وكذلك حيال عقلية أطراف الصراع، سواءا الفاعلين الرئيسيين _الفلسطينيين، والإسرائيليين، أو القوى المنهمكة في الصراع وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ،والأمم المتحدة.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الانتفاضة منذ بدايتها ضمن سياسة hands off ، مما أدى إلى منح الحكومة الإسرائيلية القدرة على صناعة الظرف السياسي المناسب لإسرائيل. وجاءت السياسة الأمريكية متمشية مع هذا التصور وهذا ما أكدته تصريحات الساسة

[1] Middle East Institute.Lessons of Arab-Israeli Negotiating:Four Negotiaters look back and ahead.Washington DC.20036.April25,2005

[2] محمد خالد الأزعر، السياسة الأمريكية الفلسطينية بعد 11 سبتمبر، محددات الاستمرار والتغيير، شؤون عربية، ع 109، ربيع 2002، ص38.

الأمريكيين فقد لخص إدوارد ووكر * السياسة الأمريكية بأنها تقوم على وقف أعمال العنف وبدء الحوار على أساس القرارات الدولية.[3]

كان هذا مع بدايات الانتفاضة ، إلا أن هناك تطورات عصفت بالساحة الفلسطينية بتصاعد وتيرة الانتفاضة ، وبالذات عندما أعلنت حركة حماس وعلى لسان مؤسسها الشيخ احمد ياسين أن الانتفاضة بدأت تسير في هدفها المنشود والمتمثل بسياسة توازن الردع ،كما وشكل مجيء ارئيل شارون إلى الحكم منعطفا آخر في سير الانتفاضة ،فقد تعاطى ارئيل شارون مع الانتفاضة بعقلية ليكودية صرفة حيث انه لم يعلن انتهاء اوسلو ولكن قام بإنهاء كل المظاهر التي نتجت عن اوسلو ، وقد تم ذلك باجتياح المدن الفلسطينية وحصار القيادة الفلسطينية في مقر المقاطعة في رام الله.

كل هذا قبل أحداث أيلول، ففي هذه المرحلة كان البيت الأبيض وضمن سياسته الجديدة يطمح لان تجبر الآلة العسكرية الإسرائيلية الفلسطينيين أن يقبلوا ما رفضوه في كامب ديفيد، أي أن صمتهم عمّا جرى في بداية الانتفاضة ليس انسحابا أمريكيا من دورهم الرئيسي في تحديد التسوية بين طرفي الصراع، وإنما صمتا مقصودا كان الهدف منه إيصال كلا الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى ما يسمى dead point والمتمثلة في عدم قدرة إسرائيل فرض كل ما تريده بالقوة ، وشعور الفلسطينين بان الوقت والقوة ليست لصالح القضية الفلسطينية. وإزاء هذا الصمت الأمريكي ونتيجة للتفوق العسكري الإسرائيلي بدت السياسة الأمريكية انها كانت من أكثر الإدارات انحيازا لإسرائيل.

أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب

هذا الحدث الذي هز العالم وان كان بعيدا عن حدود هذه الدراسة الزمانية إلا أنه شكل عاملا أساسيا في تحديد ملامح الوضع الدولي الحالي والذي تسعى هذه الدراسة لتوضيح أثره على القضية الفلسطينية.

وبالمرور على أهم الأمور غداة هذه التفجيرات نجد أن الإسرائيليين والفلسطينيين حاولوا اقتناص الفرصة لاستغلالها كلٌّ لمصالحه، فبمجرد وقوع هذه التفجيرات حاول الإسرائيليون

---

* ادوارد ولكور هو مساعد وزير الخارجية الأمريكي وقد جاءت تصريحاته هذه امام مجلس النواب في 28/3/200

[3] محمد خالد الأزعر، ص38، مصدر سبق ذكره.

الترويج بأن الانتفاضة الفلسطينية والعمليات التفجيرية التي يقوم بها الفلسطينيون ضدهم تحمل نفس الصبغة التي تحملها تفجيرات نيويورك وواشنطن، وحاولت إقناع العالم بذلك.[4] أما الفلسطينيون والقيادة الفلسطينية فقد سارعت إلى إدانة العمليات التي استهدفت الولايات المتحدة وقام الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات التبرع شخصيا بدمه لصالح الجرحى في هذه العمليات.

هذا الترويج كانت تهدف من ورائه إسرائيل أن تحقق مزيدا من الدعم الدولي وعلى رأسه الأمريكي، ومزيدا من التعاطف من قبل الرأي العام العالمي الذي أبدا حزنه الشديد على أحداث 11 أيلول. كما هدفت إسرائيل من وراء هذا الربط بين المقاومة الفلسطينية والعمليات التي تشنها القاعدة إلى خلق الشرعية للضربات التي توجهها للفلسطينيين تحت حجة مكافحة الإرهاب.[5] بل تعدى الأمر ذلك إلى محاولتها الربط بين الشخصيات التي ترمز إلى الإرهاب بشخصيات فلسطينية.

أما على الصعيد الأمريكي فقد أثرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وذلك يتضح في الآتي:

1_الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والهادفة إلى تكوين ائتلاف عالمي لمقاومة القاعدة ،ولكسب اكبر شرعية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضم دول عربية وإسلامية إلى هذا التحالف.

2_محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إظهار سياسة معتدلة تجاه القضية الفلسطينية وقد جاء ذلك في تصريحات الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش حول ضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابله للحياة.[6]

3_العودة إلى منح الجانب الأوروبي والأمم المتحدة دورا في الصراع العربي الإسرائيلي ، وان كان هذا الدور ليس على مقدار تلك الدرجة من الفاعلية إلا انه أنهى حقبه مهمة من الاحتكار الأمريكي التام للعملية السلمية في الشرق الأوسط.

شهدت العلاقة الإسرائيلية الأمريكية في هذه الأثناء توترات إعلامية حيث وصف ارئيل شارون الرسالة الأمريكية للفلسطينيين كالرسالة العالمية التي وجهها العالم إلى هتلر عشية احتلاله تشيكوسلوفاكيا ،لكن هذا التغيّر وكما تبدى لاحقا لم يكن تحولا في الدعم الاستراتيجي

---

[4] ادوارد سعيد، إسرائيل، العراق، الولايات المتحدة، دار الآداب، بيروت، ط1، 2004، ص 94.

[5] عماد جاد، القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر، السياسة الدولية، ع 147، يناير 2002، ص ص 104-105.

[6] كلمة الرئيس بوش في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السادسة والخمسون، مجلة دراسات فلسطينية، ع 49، شتاء 2002، ص173.

الأمريكي لإسرائيل، وإنما إجراء تكتيكي هدفه الرئيسي هو ضمان أوسع تحالف دولي يضم دول عربية وإسلامية ضد حربها على أفغانستان وحكومة طالبان.[7]

هذه المستجدات والتي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية لوقف سياساتها المعهودة مع إسرائيل، لم تدم طويلا ولم تهنأ بها السلطة الفلسطينية، فسرعان ما عادت الولايات المتحدة الأمريكية لنهجها القديم في تعاملها مع القضية الفلسطينية وعلاقتها مع إسرائيل فالأسباب التي دفعتها لمحاولة إرضاء العرب لم تعد موجودة فقد انهارت حكومة طالبان ولم تعد بحاجة للتحالف مع العرب والمسلمين من أجل حربها في أفغانستان.

فعادت الأجندة الإسرائيلية على قمة أولويات الإدارة الأمريكية، وقامت الأخيرة بشن هجمة إعلامية على حركات المقاومة الفلسطينية واصمة إياها بالإرهاب، ومحاولةً وضعها في إطار واحد مع تنظيمات أخرى كالقاعدة. كما أنها استغلت حالة التعاطف الدولي الرسمي والشعبي معها بعد تفجيرات أيلول لأن تحشد الجهود الدولية الأوروبية والعربية والإسلامية من أجل تضييق الخناق على الحركات التي وصفت بالإرهابية بما فيها حركات وفصائل المقاومة الفلسطينية.

كما أن هذه الحملة لم تقتصر فقط على فصائل المقاومة الفلسطينية، بل تعدتها لتطال قيادة السلطة المتمثلة بياسر عرفات آنذاك منسجمة بشكل كامل –السياسة الأمريكية– مع الأجندة الإسرائيلية، إلا أن هذا التوجه الأمريكي من السلطة الفلسطينية لم يلق اتفاقا دوليا، وخاصة من الجانب الأوروبي الذي سعى إلى أن لا يقاطع رئيس السلطة وان كانت السياسات الأوروبية هذه لم ترق إلى المستوى المؤثر، وبقيت في إطار التحركات الدبلوماسية.

[7] أحمد صدقي الدجاني، العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين: أي أفق، أكاديمية المملكة المغربية، ربيع 2002، ص ص 52-54.

خريطة الطريق والمنهجية الأمريكية الجديدة في التعاطي مع القضية الفلسطينية

جاءت خطة الطريق مغايرة لما سبقها من طروحات ورؤى لحل الصراع العربي الإسرائيلي، فقد ركزت على التوازي في التعامل وليس التتابع ، ثم التوقيت الزمني الذي لم يكن معوما،وأخيرا ما ستنتهي إليه الخطة وهو إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة.

لقد جاءت هذه الرؤى الجديدة نتيجة لعدة عوامل ومنها:

أولا: الحرب على العراق ، فقد عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التعاطي بنفس العقلية والأداة التي تم استخدامها قبل الحرب على أفغانستان ولكن الآن يجب على الولايات المتحدة أن تبدو أكثر موضوعية ، خاصة وان أي حدث تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة يسجل في عقلية الجماهير على انه حدث بالوكالة تقوم به الولايات المتحدة لمصلحة إسرائيل، فسياسة التحالفات الواسعة أعيدت لتضمن أميركا دعما دوليا كاملا يشمل في هذه المرة أيضا دول عربية وإسلامية تعطي حربها الشرعية الدولية خاصة بعد المشاكل التي جابهتها في إيجاد شرعية من قبل الأمم المتحدة.

ثانيا:التطورات على الأرض الفلسطينية ، فقد جاءت خارطة الطريق بعد سلسلة من المحاولات الأمريكية وما قد يسمى mini plans كتقرير ميتشل وزيارات زيني ، والتي ركزت على التعاطي الكلاسيكي الأمريكي مع القضية الفلسطينية ، المتمثل بوقف العنف من كلا الجانبين والعودة إلى طاولة المفاوضات. إلا أن الانتفاضة وما صنعته من تغيرات على ارض الواقع ، ما كانت لتقف عند هذا الحد لذا أتت خارطة الطريق كحل شامل ببرنامج زمني واضح ، وبتسلسل يفضي إلى توضيح نهاية العملية برمتها وهي إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وهذا ما لم نلمسه في أي خطة أو برنامج للسلام سبق خارطة الطريق.

ثالثا: إشراك الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في العملية أو ما أصبح يطلق علية اللجنة الرباعية فقد كانت هذه الخطوة استجابة لجمله من القضايا ومنها:

1_ منح الخطة بعدا دوليا.

2_الموقف الأوروبي الغير منسجم مع التوجهات الأمريكية حيال الحرب على العراق.

3_ الموقف الفلسطيني الذي بات ينادي ببعث الروح في دور الاتحاد الأوروبي ، وعودة القضية إلى الأمم المتحدة بدل الاحتكار الأمريكي الكامل ولذي لن يفضي إلى حل عادل نتيجة لحساسية البعد الإسرائيلي في التعاطي الأمريكي مع القضية الفلسطينية .

وعند الوقوف على تحليل أهمية خارطة الطريق يمكن اعتبار أن الخارطة لم تأت بمـا هـو جديد بل بالعكس أجهضت كل الإنجازات التي سبقت إعلانها. حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية القضية الفلسطينية بشكل أكثر حكمة من حربها على أفغانستان، فبدلا مـن تجاهـل الإسرائيليين كما فعلت في حربها على أفغانستان، ووضعت تحالفها مع الدول العربيـة علـى أولوياتها أخرجت للعالم ما عرف بخطة خريطة الطريق على أنها الرؤية الأفضـل للسـلام الكامل والشامل في الشرق الأوسط بشكل يضمن للفلسطينيين حقوقهم المشـروعة وأظهـرت للعالم من خلال ترويجها للخريطة على أن الرابح الوحيد هم العرب والفلسـطينيون، بحيـث ظهرت التعديلات والتحفظات التي وضعها شارون على الخطة دليلا على إجحاف هذه الخطة بحق إسرائيل.

كانت هذه الخطة مجاملة لروسيا وأوروبا وللأمم المتحدة بإدراجها كراعيـة لعمليـة لسـلام القائمة على خارطة الطريق تحت مسمى اللجنة الرباعية.[8] وفي ذلك تنازل شكلي عن الـدور الأمريكي المتفرد في هذه القضية الذي عزل القوى الأخرى عن التدخل فيها.

كما تجدر الإشارة هنا بالرغم من أن هذه الخطة كانت في مجملها صياغة للوضع الأمريكـي وللتوجهات الأمريكية الجديدة في المنطقة،ففي هـذه الحـرب التقـت المصـالح الأمريكيـة الإسرائيلية فبالرغم من أن بوش أعطى الأولوية لحربه علـى العـراق بـدلا مـن القضـية الفلسطينية في منطقة الشرق الأوسط،[9] إلا انه لم يغفل هذا الملف الحساس وحـاول تغطيتـه بخريطة الطريق، كما أن في حربه على العراق تحقيق لأحد الأهداف الاستراتيجية لإسـرائيل في منطقة الشرق الأوسط وهو إنهاء الخطر القادم من العراق المتمثل في نظام صدام حسين.

ما نصبو الخلوص له في هذه الجزئية هو أن خريطة الطريق ليست عاملا مستقلا يمكـن أن يكون تابعه تحقيق السلام وإنما عاملا تابعا لظروف إقليمية أنتجته، فقد أشير سابقا أن ظروف الحرب على العراق ولدت حاجة أمريكية لدعم دولي كانت خريطة الطريق هي المنهج لـذلك الدعم. أما القضية الأخرى وهي أن خريطة الطريق كذلك احتوت التفسيرات المتعددة وبالذات فيما يخص موضوع"الإرهاب"، والإصلاح.

[8] ياسر الزعاترة، خريطة الطريق: مواقف الأطراف المختلفة وآفاق التطبيع، من موقع الجزيرة الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C22E5E48-1260-49CE-98C7-1A1E3ED688D4.htm

[9] منير شفيق، بوش يعلن حربا على الفلسطينيين، من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5F75B686-1990-4EB9-BA07-3657AE58BB74.htm

فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق ذلك من خلال الضغط على قيادات السلطة وعلى رأسها الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، من أجل تنفيذ الشق الأمني في الخطة وكذلك التلويح بملفات الفساد وضرورة إصلاح مؤسسات السلطة. وهنا ضاعت الفكرة الأساسية التي وجدت خارطة الطريق من اجلها وعادت لتدور في نفس الرحى الذي دارت به جميع المشاريع السابقة المطالبة الجانب الفلسطيني بما عليه من التزامات ، وتجاهل حتى ما يقوم به الجانب الإسرائيلي من سياسات تجعل من الاستحالة بمكان تهيئة أجواء تكون مناسبة لصناعة ظرف سياسي تبنى عليه عملية سلمية . وهذا كان واضحا أثناء تولي محمود عباس أبو مازن منصب رئيس الوزراء ، والذي أتى استجابة لموضوعة الإصلاح في السلطة الوطنية وكذلك لتطبيق الشق الأمني من الجانب الفلسطيني فكان الرد الإسرائيلي على الهدنة الفلسطينية من طرف واحد هو استمرار الاغتيالات الإسرائيلية ومطالبة الفلسطينيين باقتلاع ما يسموه جذور الإرهاب والحركات الإرهابية. [10]

إذن وعلى هذه الأرضية تحولت خارطة الطريق لتكون ليس إلا، آخر المشاريع السياسية المطروحة دوليا لإيجاد حل للقضية الفلسطينية . خاصة بعد موافقة أطراف اللجنة الرباعية على خطة فك الارتباط من طرف واحد .

الوضع الدولي في عام 2005

على هذه الأرضية التي صقلت في اقل من عقد من الزمان تشكل الوضع الدولي عام 2005، والذي ألقى بظلاله على القضية الفلسطينية، وبما أن دراستنا عن الوضع الدولي فإن القوى الدولية هي التي لديها القدرة على صياغة هذا الوضع، وما يميز الفترة الحالية هو وجود قوى دولية متعددة إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها الدور الأكبر والأوضح في التأثير على الساحة الدولية.[11] وبالذات فيما يخص مخرجات السياسية الدولية وتفاعلات الأقطاب الدولية مع القضية الفلسطينية ، وهذا يعود لجمله من العوامل ليس هذا البحث مجالا لتفصيلها

---

[10] كولن باول، استراتيجية الشراكة: "معا نقمع الإرهاب"، ترجمة وتحرير سالي هاني،2004/2/25، من موقع إسلام اونلاين الاليكتروني: http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/02/article14.shtml

[11] أحمد بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص 127-131.

من أجل هذا الغرض ستكون الدراسة الحالية للوضع الدولي مرتبطة بالمواقف الأمريكية من كل طرف من أطراف القوى الدولية وأثر هذه المواقف على القضية الفلسطينية،حيث أن مواقف القوى الدولية المنخرطة بالصراع العربي الإسرائيلي تشكلت على أرضية البعد أو القرب من التوجهات الأمريكية حيال القضية الفلسطينية ، وكذلك كانت السياسة الأمريكية وتوجهاتها هي اللاعب الأكبر في صناعة بعض التغيرات الإقليمية والتي كانت لها تداعياتها سواء الآنية أو المستقبلية على القضية الفلسطينية. بالإضافة إلى العوامل الداخلية داخل هذه القوى والتي يمكن أن يكون لها تأثير على القضية الفلسطينية. لكن قبل الدخول في هذه المتغيرات ستعرج الدراسة على متغيرات عالمية كان لها أثر كبير في إعادة ترتيب أولويات أطراف القضية الفلسطينية ومنها:

تغير مفهوم الأمن القومي، والدولة الفلسطينية:

يشهد العالم اليوم بروز معاني جديدة لمفهوم الأمن ويأتي ذلك كنتيجة منطقية لتغير طبيعية العولمة إذ لم يعد بمقدور الدولة أن تعيش بمعزل عن الوسيط الذي تتواجد فيه، فلم يعد التأثير في معالم الوضع الدولي حكرا على قدرات الدولة القومية

لذلك ظهرت تسميات جديدة تتعلق بالأمن، كالأمن الإنساني، و"الأمن العالمي SECURITY WORLD"[12] و"الأمن المتكامل COPRIHINSIVE SECURITY"[13] و"الأمن المتبادل MUTUAL SECURITY"[14] و"الشراكة الأمنية SECURITY PARTENERSHIP"[15]، هذا التغيير الذي شهد توسيع مفهوم الأمن ليشمل جوانب جديدة جعلت من الأمن مفهوما إنسانيا وكونيا، أدى إلى تغير طبيعة الاستعداد من قبل أي دولة للحفاظ على أمنها القومي، وكما أن مفهوم الأمن اتسع ليتعدى حدود الدولة القومية، فهو أيضا اتسع ليدخل حدود الدولة القومية ليصبح التهديد الداخلي خطرا على أمن الدولة.

ويعتبر هذا المتغير من أهم العوامل الدولية التي أثرت على الصراع العربي الإسرائيلي منذ مطلع العام 2005. كما أن ما حدث مؤخرا من تطورات على صعيد العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، تمثلت في الانسحاب الإسرائيلي من غزة والطروحات الجديدة حول الانسحاب من

---

[12] Samouhi Fawq el'adah, A Dictionary of Diplomacy and International Affairs, Lebanon library, Beirut ,1996, P389.

[13] عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، من الموقع الاليكتروني:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/recon1.html

[14] Samouhi fawq eladah, p274

[15] عادل زقاغ، مصدر سبق ذكره.

الضفة وبرنامج حزب"كديما" الجديد، كل هذه التطورات من الصعب فهمها بمعزل عن التغيرات الدولية الحالية في مفهوم الأمن والمستقبلية في مفهوم الدولة القومية.

ويلعب هذا العنصر دورا بارزا في تحديد مستقبل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، فبالنسبة لإسرائيل قد تجاوزت مرحلة ما يمكن تسميته إسرائيل phase one الذي بني على إثبات الذات والوجود لتنتقل إلى إسرائيل phase two والذي يجب أن يبنى على لعب إسرائيل دورا مميزا في محيطها الإقليمي ولا يتأتى ذلك إلا عبر اعتراف الوسط الإقليمي بالتميز الإسرائيلي، وهذا لن يحدث إلا إذا استطاعت إسرائيل أن تقنع دول الجوار بأنها أنهت احتلالها لضفة الغربية وساعدت على قيام دولة فلسطينية مستقلة. كذلك فان إسرائيل ضمن هكذا حل ستتخلص من معضلة كبيرة تواجهها وهي المشكلة الديمغرافية الداخلية.

أما فلسطينيا فان هذا العامل كذلك يلعب دورا أكثر أهمية وبالذات عند النظر إلى الإمكانيات التي تفتقر إليها الضفة الغربية والقطاع سواء الجغرافية أو الاقتصادية لإقامة دولة مستقلة معتمدة على ذاتها ولو جزئيا وعند النظر إلى المحيط الإقليمي لهذه الدولة سنجد أن الدولة الوحيدة القادرة على إنجاح مشروع الدولة الفلسطينية هي إسرائيل، مما سيخلق نوعا جديدا من الاحتلال لا يمكن تصوره لغاية الآن. وهنا يمكن تفسير الحصاد الإسرائيلي للعلاقات التي نسجتها مع الدول الإسلامية عشية انسحابها من قطاع غزة.

قدرة الشعوب على التغيير

بالإضافة إلى تغير مفهوم الأمن كمؤثر على القضية الفلسطينية، فإن عاملا جديدا هو قدرة الشعوب على التغيير ألقى بظلاله على صياغة جديدة للعلاقات الدولية والتي بدورها أثرت على القضية الفلسطينية، فكما ورد في بداية البحث من أن القوى الدولية هي القادرة على صياغة الوضع الدولي وتحديد شكل العلاقات الدولية، فإن دخول عوامل جديدة في حسابات هذه القوى سيؤدي حتما إلى تغيير سياساتها تجاه القضايا الدولية المختلفة.

فبينما كان تركيز القوى الدولية ينصب على أنظمة الحكم مغفلة قدرة الشعوب في القيام بدور فاعل، لم يعد ممكنا لهذه القوى الآن الاستمرار وفق نفس النهج، فما حدث مؤخرا من تغير في أنظمة الحكم بسبب إرادة الشعوب كما حصل في أوكرانيا ولبنان، قد دلل على ضرورة إعادة النظر من قبل القوى الدولية في كيفية بناء علاقاتها التي بنيت على أساس اعتبار أن الحكومات والنخب هي القادرة على صناعة الحدث، فدخول هذا العامل –قدرة الشعوب على

التغيير– قد دفع هذه القوى إلى الأخذ بالحسبان رؤية الشعوب بشأن القضايا العالقة التي تمسهم، إلا أن تجارب الشعوب مؤخرا تدلل على أن إمكانية قيام الشعوب العربية بعمليات تغيير قد تضر بمصالح القوى الدولية، وإسرائيل أمرا غير مستبعد، وهذا ما أثير مؤخرا من مخاوف حول إمكانية تصدير ثقافة التغيير إلى مناطق عربية، قد تشكل تهديدا على امن ومصالح إسرائيل، وخاصة بعد ما شهدته بعض الدول ومن بينها الأراضي الفلسطينية من تقدم للإسلاميين في العمل السياسي والنقابي.

هذه التخوفات قد تدفع القوى الدولية وإسرائيل على أن تأخذ في اعتبارها دور الشعوب وستحاول استمالتهم وتقديم تنازلات تخفف من احتمالية لعبهم دور تغييري في المنطقة بما يضمن خدمة مصالح إسرائيل.

هذا العامل بالرغم من ضعفه عربيا إلا أنه أصبح واقعا فلسطينيا، فالتحولات الأخيرة داخل الشارع الفلسطيني من توجه جديد وكثيف نحو الحركات الإسلامية وبالتحديد حركة حماس، بما يعنيه ذلك من ابتعاد عن حركة فتح التي بقيت لعقود طويلة هي اللون الأكثر وضوحا داخل الطيف الفلسطيني. إنما تعطي إشارات واضحة إلى كل من له مصلحة بهذه المنطقة ومن يهمه ثبات اللاعبين وصانعي القرار الفلسطيني بما يضمن أكثر الأطراف مرونة للتعاطي مع طروحاته بشأن حل القضية الفلسطينية، بأن يأخذ في الحسبان هذا التحول في الشارع الفلسطيني، مما قد يعني بذل كل جهد ممكن لإعادة الحياة لأطراف أخرى غير الحركات الإسلامية التي قد يعني تواجدها على ساحة العمل السياسي، إعاقة لمشاريع الحل المقترحة.

مخرجات الحرب العراقية والحرب على الإرهاب:

إن من أهم التغيرات التي شكلت المسرح السياسي للعام المنصرم ترتبط عضويا بتلك التغيرات التي تم تناولها في الجزء الأول من هذا البحث، إلا أنها تختلف من ناحية مخرجاتها السياسية، أو من ناحية التصورات السياسية التي بنيت عليها وبالذات فيما يخص تصور المستقبل السياسي. ومن أهم هذه التغيرات فشل السياسة الأمريكية في إدارة حربها على الإرهاب،

أن عدم قدرة الولايات المتحدة التوفيق بين متطلبات الرسالة الديمقراطية التي روجت لها إبان الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين خلق واقعا وتغيرا حقيقيا على صعيد النظام العالمي من جهة وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى. فعلى الصعيد

العالمي تعالت الأصوات التي كانت غير راضية عن الاحتلال الأمريكي للعراق وبدأت هــذه الأصوات تنادي بإجراء تعديلات في بنية النظام الدولي ومنح الأمم المتحدة دورا أكثر فعاليــة عبر إدخال بعض الدول الأعضاء الجدد، كما سقطت نظرية الولايات المتحدة الأمريكية فــي التغيير خاصة بعد فضائح سجن أبو غريب.

أما على الصعيد العربي فقد شكلت الحالة العراقية نموذجا في التعاطي مع ما يمكن تســميته "الإرهاب". إذ أن الحالة العراقية أثبتت أن الاستبعاد عبر القوة لن يقود الا إلى الخراب الكامل ، حيث أن الحالة العراقية عادت وشرعت للثقافة التي سادت في الخمسينات من القرن . هــذه الحالة جعلت كل الفاعلين السياسيين يقفوا على هذه الحالة وقفه جدية ،خاصة إذا تم إســقاطها على الحالة والساحة الفلسطينية ، والتي قد تكون من أكثر الساحات تقبلا لوجود وتشريع حاله كهذه ، في حالة تم استبعاد قطاعات فلسطينية كبيرة من عملية البناء السياســي ،خاصــة وان هذه القطاعات أصبحت محورا أساسيا في الحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية .

كذلك فإن اتساع نطاق الحرب على الإرهاب ليشمل دولا أوروبية شكل حافزا لــدى بعــض القوى الأوروبية لتقف ضد السياسة الأمريكية، وخاصة بعد الفضائح التي بدأت تخــرج عــن طبيعة التعاطي مع سجناء جوانتنامو، كل هذا اضعف موقف الولايات المتحــدة وحجــم مــن دورها المركزي في قيادة العالم.

الولايات المتحدة بعد عرفات:

من البديهي القول أن من ابرز التغييرات في عام 2005، أنهــا بــدأت بغيــاب الــرئيس التاريخي لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، هــذه البدايــة شــكلت إحراجــا لــلإدارة الأمريكية، إذ أنها طالما أرجعت التأخر في العملية السلمية إلى ذلك الرجل المسيطر على المنظمة والسلطة. وهذا تطلب منها العمل على صعيدين: الأول وهو السير قدما في العملية السلمية، والثاني التعاطي مع إفرازات الساحة الفلسطينية (الانتخابــات وإعــلان حركــة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية).

بعد رحيل عرفات كان لزاما على الولايات المتحدة أن تتحرك لتثبت صدق مقولتها بــأن عرفات هو المشكلة وغيابه هو الحل، وهذا بالفعل ما عبرت عنه بعد الوفاة بإعلانهــا أن الفرصة الآن متاحة لإجراء إصلاحات جذرية في السلطة من أجل التقــدم فــي العمليــة السلمية، وتسارع التحرك الأمريكي في المنطقة بشكل ملفت للنظر، وخاصة بعد فوز أبــو

مازن رئيسا للسلطة الفلسطينية والمعروف بمعارضته للانتفاضة أو بالأدق لعسكرة الانتفاضة.

بل إن هذا الفوز لأبي مازن دفع وزيرة الخارجية الأمريكية لإعلان رضا الولايات المتحدة عن هذه الانتخابات ووصفتها بالعادلة والنزيهة، وكان ذلك في جلسة أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في 2005/1/18.[16] وفي تعبير عملي عن الرضا الأمريكي عن السلطة في تلك الفترة أعلنت كوندوليزا رايس في زيارتها لرام الله في 2005/2/7 عن تعيين جنرال أمريكي ليتولى مهمة مراقبة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، كما أعلنت عن تقديم 40 مليون دولار كمساعدات لدعم جهود الإصلاح وحفظ الأمن.[17]

لم يكن هذا الإطراء الأمريكي لأبو مازن وهذا الدعم المالي مجانيا، بل هو المقدمة لبدء المطالبات بإصلاح أمني، هو في مضمونه قمع حركات المقاومة الفلسطينية وإصلاح سياسي يضمن تحقيق الرؤية الأمريكية، من خلال التركيز على نشر الديمقراطية ومحاربة الفساد وإصلاح المناهج التعليمية.[18]

فالإصلاحات الإدارية والسياسية والقضائية تسير بشكل بطئ جداً وأما الأمنية فسارت بطريق مختلفة تماما فقد اعتمد أبو مازن على إقناع حركات المقاومة الفلسطينية على التهدئة وتوصل إلى الهدنة، وتوجت باتفاق القاهرة الذي جمع مختلف الفصائل الفلسطينية. هذه الطريقة في التعامل مع الملف الأمني لم تلق استحسانا أمريكيا وإسرائيليا، لأن فيه اعتراف ضمني بشرعيتها وحقها في المقاومة وهذا يتنافى مع الصور التي جسدها الأمريكان لهذه الفصائل، والتي أظهرها على أنها حركات إرهابية لا يجوز التفاهم معها ويجب قمعها وتدمير بنيتها.

بالإضافة إلى هذه الظروف فقد اصطدمت السياسة الأمريكية بواقعين:

1- خطة فك الارتباط من طرف واحد.

2- إعلان حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية.

[16] صحيفة الأيام، 2005/1/19.

[17] عبد الحكيم حلاسة، المواقف الأمريكية من القضية الفلسطينية بعد الرئيس عرفات، من الموقع الاليكتروني:
http://www.oppc.pna.net/mag/mag18/p4-18.htm

[18] نفس المصدر السابق.

لقد أتت خطة فك الارتباط من طرف واحد خارج سياق العملية السلمية واصطدمت بشكل أو بآخر مع المخطط الأمريكي في الساحة الفلسطينية ففي الوقت الذي تحاول فيه الولايات المتحدة الأمريكية منح القيادة الفلسطينية الجديدة فرصة إثبات الذات أجهزت خطة فك الارتباط على هذا الإنجاز بل على العكس فإن الخطة لغاية الآن تخدم مصالح المعارضة الفلسطينية أكثر مما تخدم السلطة، كذلك عدم موافقة الجانب الإسرائيلي ربط الخطة بخارطة الطريق يشكل حرجا للولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك جانب آخر مهم ويتمثل في الجوانب التكنيكية لتطبيق خطة فك الارتباط، سواء من ناحية إقامة نظام ناجح في غزة ولو على المستوى الاقتصادي أو من ناحية الدور الأوروبي الذي استطاع النفاذ إلى العملية السلمية عبر خطة فك الارتباط (الوجود الأوروبي على المعابر بين غزة ومصر) ، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التركيز على ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، واعتبار خطة فك الارتباط خطوة على طريق السلام.[19]

إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال محاولاتها تشجيع الحكومة الإسرائيلية على المضي قدما في تنفيذ خطة فك الارتباط،تجاهلت بعض الحقائق بل تجاوزت بعض سياساتها المعهودة فيما يخص الاستيطان، ففي أثناء جولتها في الشرق الأوسط اعتبرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس أن هناك حقائق على الأرض يجب أخذها بالحسبان عند الكلام عن أي عملية سلمية، مشيرة إلى موضوع الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية.[20]

أما الواقع الآخر والذي لا يقل إشكالية عن خطة فك الارتباط هو العلاقة مع حماس، فحماس مصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية أمريكيا إلا أن ما يلوح في الأفق أن حماس ستصبح لاعبا أساسيا على صعيد صناعة القرار الفلسطيني أما بقدرتها على تشكيل حكومة فلسطينية، أو بقدرتها على أن تكون معارضة ذات ثقل مغاير لما عهدته البرلمانات العربية. ومن هنا جاء الجدل الامريكي حول قضية التعامل مع حماس، فحماس ما زالت في نظر الأمريكيين إرهابية

[19] موقع وزارة الخارجية الأمريكية: http://usinfo.state.gov/ar/archive/2005/may/26-282956.html
[20] جريدة القدس.2005/6/21.

إلا أن السؤال المهم يتمحور حول قضية متى تتحول حماس إلى العمل السياسي الكامل، وهل هذا شرط لدخولها العمل السياسي؟ أم أن هذا سيكون بعد دخولها العمل السياسي.

بغض النظر عن الموقف الامريكي وما يمكن اعتباره ارتباكا في التعاطي مع حركة حماس فإن الواقع الفلسطيني يشير إلى إن حماس قد أصبحت اليوم صاحبة السلم والحرب في الساحة الفلسطينية، ولا يمكن الكلام عن أي عملية ديمقراطية تستبعد وجود حركة حماس كفاعل سياسي أساسي، وعاد السؤال الملح أمريكيا في الطريقة والكيفية التي يمكن من خلالها تحجيم دور حماس، لكن هذه المعادلة بحاجة إلى ترجيح كفتها الأولى بإحداث تقدم وإنجازات على صعيد العملية السلمية وهنا تصطدم السياسة الأمريكية مع التوجهات والرغبة الإسرائيلية.[21]

الولايات المتحدة الأمريكية والبيئة الإقليمية:

شهدت بدايات العام 2005م تغيرات واضحة في توجهات السياسية الأمريكية حيال البيئة الاقليمة للصراع العربي الإسرائيلي. وهذا يعود لسببين رئيسيين الأول: فوز الجمهوريين بولاية ثانية ،الثاني: الوجود الفيزيائي للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وقد جاءت هذه التغيرات على صعيد القوى الإقليمية المنخرطة في العملية السلمية والقوى الإقليمية التي تشكل عقبة للعملية السلمية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث أحدثت التوجهات الأمريكية الجديدة تغيرات واضحة على الحياة السياسية المصرية وتمثلت هذه التغيرات في الإصلاحات الديمقراطية في النظام السياسي المصري والذي أدى إلى إدخال قوى المعارضة إلى الساحة السياسية، بما فيها حركة الإخوان المسلمين والذي من شانه أن يخدم الأهداف الاستراتيجية للسياسة الأمريكية المستقبلية تجاه الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

فبما أن حركة الإخوان المسلمين تشكل المرجعية الفكرية لحركة المقاومة الإسلامية حماس فان وجودها في البرلمان المصري وما سبق ذلك وجودها في البرلمان الأردني يشكل أرضية لوجود حركة حماس في البرلمان الفلسطيني دون حرج من وجود اتفاق بين السلطة وإسرائيل. وهذا ما جعل وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس تؤكد من

[21] حيث ان رمزية السياسة الاسرائيلية والتعاطي الاسرائيلي الرمزي يحرج السياسة الامريكية وبالذات في مواضيع كقضية التعاطي مع حركة كحماس ، وقد تمثل ذلك في التهديدات الاسرائيلية بالاعتقالات والغاء الانتخابات اذا شاركت بها حماس .

على مدرجات الجامعة الأمريكية بمصر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تقبل ذرائع من الأنظمة العربية بعدم تطبيق الديمقراطية خوفا من وصول الإسلاميين.[22]

علاوة على ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرساء قواعد جديدة لطبيعة العلاقة المصرية الإسرائيلية تمثلت في توقيع الاتفاقية المصرية الأمريكية (كويز) والتي تعتبر إسرائيل فاعلا أساسيا بها ، وكذلك الدور النشيط لمصر في العملية السلمية والذي تعدى الدور التقليدي لمصر حيث أصبحت مصر اللاعب الأساسي بين الفلسطينيين أنفسهم.[23]

أما على صعيد التغيرات المتعلقة بالأطراف التي تقف عائقا أمام العملية السلمية فقد أصبح واضحا ما تشكله الأطراف الثلاثة إيران وسوريا وحزب الله من رمزية للمقاومة، مقاومة سياسية لأميركا ومقاومة مباشرة وعسكرية لإسرائيل من قبل حزب الله ولذلك كانت هذه الأطراف على سلم اولويات أميركا بعد حربها على العراق فقد قامت بفتح ملف سوريا والتضييق عليها، والتهديد بإمكانية توجيه ضربة عسكرية لها.

وهذا قد يكون تأثيره على الصراع العربي الإسرائيلي من شقين، الأول: إضعاف حزب الله لوجستيا بما يعنيه من زيادة درجة الأمان للحدود الشمالية لإسرائيل، والثاني هو توجيه ضربة لقيادات الحركات الفلسطينية الإسلامية واليسارية التي تتخذ من دمشق وبيروت مقرا لها، خاصة بعد أن أضحت دمشق هي الخيار الوحيد لهذه القيادات بعد رفض وجودها في دول عربية أخرى. وبالذات عندما يتم الكلام عن إمكانية إنهاء الصراع بتوقيع اتفاقية سلام بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إذ أن النتيجة المنطقية تقول أن الفلسطينيين لا يستطيعون أن يوقعوا هكذا اتفاق في الوقت الذي تبقى سوريا ترفع شعار عدم الصلح مع إسرائيل وهذا ما نوه إليه دينس روس في كتابه السلام المفقود.[24]

كما سعت أميركا وإلى الآن كف إيران عن السير قدما في برنامجها النووي ووقف دعمها لحزب الله والحركات الفلسطينية.[25] حيث أنه إذا ما تمكنت إيران من إنتاج القنبلة

---

[22] خطاب كوندوليزا رايس في الجامعة الامريكية بمصر .2005/12/21

[23] لمزيد من المعلومات انظر : الاتفاقية المصرية الامريكية والدور الاسرائيلي 2004/12/16 ، وكذلك حوارات القاهرة بين الفصائل الفلسطينية وما تمخض عنها بما بات يعرف باتفاق القاهرة.

[24] دينس روس، السلام المفقود،

[25] غراهام فولر، أزمة واشنطن في فلسطين تتفاقم، من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B1B05C54-9523-4880-9C64-82D0B2E8C74B.htm

النووية فإن ذلك يؤهلها للعب دور ريادي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعود إلى عـــدة عوامل يمكن حصر أهمها في الآتي:

1- في حالة إنتاجها للقنبلة النووية فإن ذلك يعني أن إسرائيل لم تعد القوة النووية الوحيدة في المنطقة بما يعنيه ذلك من خرق لمنظومة الأمن الاســتراتيجية الإســرائيلية فـــي الشرق الأوسط، وخاصة بعد تأكيد إيران أنها لن ترضخ للضغوط والتهديدات علـــى لسان رئيسها الجديد محمود احمدي نجاد.[26]

2- كون إيران دولة شيعية فإنها من أبرز المستفيدين من التغيرات الحالية فـــي المنطقـــة والتي ساهمت في تقوية التواجد الشيعي في مراكز صنع القرار، وهذا يمهد لقيام تكتل شيعي قوي في المنطقة.

3- موقف إيران من القضايا العربية والإسلامية، والذي يأتي متناغما مع الموقف الشعبي العربي والإسلامي، يمهد الطريق لإيران لأن تكون أكبر المؤثرين والموجهين للشارع بما يضمن مصالح إيران.

4- في ظل تفوق إيران على الدول العربية، فإن فرصتها ستكون أكبر فـــي لعـــب دور ريادي في المنطقة، هذا طبعا إذا استطاعت تجنب الضربة الأمريكية التي لا يستبعدها المحللون.[27] لذلك فإن عدداً مع المراقبين والمحللـــين لا يســـتبعدون خيـــار الحســـم العسكري مع إيران من أجل وقف نشاطاتها النووية.[28]

ومما يدلل على طموح إيران لعب هذا الدور الإقليمي، هو الثقـــة الواضـــحة فـــي الخطـــاب السياسي الإيراني، والذي بدأ يتصاعد وخاصة بعد تولي أحمدي نجاد الحكم، وما ظهر مؤخرا من حدة في الخطاب الموجه للإسرائيليين، والتشكيك في أمور تعد من المحرمات دوليا مثـــل الهولوكوست، إنما يدلل على أن إيران بالفعل تعد لمرحلة تكون فيها لاعبا رئيسيا وفاعلا فـــي المنطقة.

---

[26] صحيفة الأيام، 2005/9/21، ص15.

[27] بول ڤاليلي، الولايات المتحدة في مواجهة سوريا وإيران: الانتصار في الحرب على الإرهاب، آفاق استراتيجية - العدد الخامس، تشرين الأول/ أكتوبر 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت.

[28] توني بين، واشنطن تهدد أمن العالم، الأيام، 2005/1/6، ص16.

أوروبا والعملية السلمية:

بالرغم من أن تاريخ أوروبا حافل بالمواقف التي أثرت على القضية الفلسطينية منذ عــام 1917م، إلا أن هذه المواقف تغيرت وتبدلت واختلفت في درجة تأثيرها علــى القضــية الفلسطينية مع مرور الزمن وإذا أردنا تقسيم هذه المواقف إلى مــؤثرة وأخــرى مجــرد تصريحات سياسية، فإن أوروبا ومن خلال مواقف منفردة لكل دولة كان لها دور فاعــل حتى عام 1948م حيث بقيت المواقف الأوروبية تسير على خط واحد عبرت من خلالــه عن ضرورة قيام دولة فلسطينية، وبرز هذا الموقف في بيان فلورنسا في حزيران 1996 والذي دعت فيه إلى تعزيز العملية السلمية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة إلــى جانــب دولة إسرائيل الآمنة.[29]

وتأتي المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في ظل محددات داخليــة وخارجيــة لهــذه المواقف ويمكن إيضاح أبرزها في الآتي:

- لا يمكن القول حتى الآن أن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى سياسة خارجية موحــدة يمكن أن تعبر عن موقف محدد وواضح ومستقل،[30] فقد واجه مشكلة توحيد الدســتور والسياسة الخارجية والدفاعية وما زال منقسما إلى اتجــاهين الأول بقيــادة بريطانيــا والآخر بقيادة فرنسا.
- كما أن دخول عشر دول جديدة للاتحاد الأوروبي من دول أوروبا الشرقية قد زاد من حدة الانقسام السابقة الذكر، فهذه الدول لها علاقات وثيقــة مــع الولايــات المتحــدة الأمريكية، ودخولها في الاتحاد الأوروبي يقوي التكتل الذي تقوده بريطانيا بما يعنيــه ذلك من انسجام أقوى في السياسة الخارجية لمعظــم دول الاتحــاد الأوروبــي مــع الولايات المتحدة الأمريكية.

إلا انه وعند مناقشة دور الاتحاد الأوروبي كوحدة أو الدول الأوروبية كل على حدى من القضية الفلسطينية فإنه بالإضافة إلى العوامل سالفة الذكر يمكن ملاحظة التالي:

1_تميزت السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وبالذات منذ مطلع العام المنصــرم بنوع من الحيادية والموضوعية ، فقد رفضت الدول الأوروبيــة تبنــي وجهــة النظــر الإسرائيلية في جملة من القضايا.

---

[29] محمد عبد العاطي، الموقف الأوروبي من إقامة الدولة الفلسطينية، من موقع الجزيرة الاليكتروني:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E7A41237-AFE3-4B6D-9D40-984F4DA423C2.htm

[30] عاطف أبو سيف، القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي، من موقع مجلة رؤية الاليكتروني:
http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/20/page4.html

2_ لم يكن هناك تباين كبير بين المواقف الأوروبية والأمريكية تجاه القضية برمتها ولكن كانت هناك قضايا مفصلية ميزت السياسة الأوروبية عن الأمريكية، وجاء ذلك واضحا فيما يخص الجدار ، المستوطنات ، حركة حماس.

3_ حاول الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية لعب دورا أكثر فاعلية، وبالذات بعد خطة فك الارتباط مستغلا وجوده كعنصر مركزي في خريطة الطريق، ومعتمدا على موقف الجانب الفلسطيني والعربي الداعي إلى لعبه هكذا دور.

4_ لم تجد السياسات الأوروبية في المنطقة ترحيبا إسرائيليا، وهذا اتضح في العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

على هذه الأرضية قامت المواقف الأوروبية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتي في طابعها العام تحاول أن تكون أكثر حيادية وموضوعية دون أن يكون ذلك على حساب مصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وأما أوروبا والمقاومة الفلسطينية، فهي أقل حدة من أميركا على المقاومة الفلسطينية، فبالرغم من وضع الاتحاد الأوروبي لحركة حماس والجهاد على قائمة الإرهاب، إلا أنها لم تجد حرجا في التواصل مع حركة حماس خاصة بعد الانتخابات البلدية.

كن ما أسلفناه حول طبيعة التعامل الأوروبي مع القضية الفلسطينية، تأثر مؤخرا بمتغيرات جديدة كان لها دور مهم في صياغة جديدة للدور الأوروبي في المنطقة ومن هذه المتغيرات:

أولا: عضوية أوروبا في اللجنة الرباعية والإشراف على خطة خريطة الطريق، هذا الدور الجديد لأوروبا يجعلها لاعبا أكثر فاعلية في المنطقة، كما أن مواقف أوروبا السابقة تجاه القضية الفلسطينية والتي اتسمت بالموضوعية، إضافة لدورها الحيادي في خريطة الطريق، جعل منها لاعبا أكثر مقبولية للطرف الفلسطيني.

لذا من الملاحظ أن الاتحاد الأوروبي ومنذ تطبيق خطة فك الارتباط بدأ يتجه نحو لعب دور فاعل على الساحة الفلسطينية ، وذلك عبر تبني جملة من المواقف التي تحسب إسرائيليا أنها تحابي الفلسطينيين ومنها:

1_ التركيز الأوروبي على ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، وما يطلق عليه التواصل بين أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة.[31]

2_ اعتبار أن أحداث تنمية اقتصادية في قطاع غزة لا يمكن ضمن السياسات الإسرائيلية الحالية الهادفة إلى تحويل قطاع غزة إلى سجن كبير.[32]

---

[31] **الغد الاردنية 2005/11/6 . مسؤولة أوروبية تحذر من خطورة الدعاية الاسرائيلية ضد الفلسطينيين.**

3_التركيز على بناء دولة قابلة للحياة عبر الدعم الاقتصادي للمشاريع في القطاع والضفة الغربية ، حيث قدمت المفوضية الأوروبية خطة استراتيجية لإقامة دولة قابلة للحياة سياسيا واقتصاديا وبموجبها سيتم زيادة مساعداتها للفلسطينيين من 200 مليون يورو إلى 300 مليون يورو في السنة.[33]

5- اعتبار السياسة الاستيطانية الإسرائيلية المبنية على توسيع المستوطنات انتهاك لخارطة الطريق ، وتقويض للعملية السلمية وهذا ما أكده تقرير الخبراء الأوروبيون المكلفون من قبل البرلمان الأوروبي.

6- استغل الاتحاد الأوروبي خطة فك الارتباط ليكون عنصر فاعل على الساحة الفلسطينية ،وذلك عبر التواجد الأوروبي على المعابر بين قطاع غزة ومصر.

ثانيا: العلاقة الأوروبية مع حركة حماس:

لعب الاتحاد الأوروبي دورا مميزا في الفترة السابقة عبر فتح قنوات اتصال مع حركة حماس .والتي بدأت منذ مطلع العام 2000 م والذي بدأه الاستر كروك في غزة مع الشيخ احمد ياسين.[34]كما وأوردت وكالات الأنباء عن نية الاتحاد الأوروبي شطب حماس من قائمة الإرهاب بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية القادمة ، حيث انه وكما جاء على لسان خفير سولانا من الممكن الدخول في القائمة والخروج منها.[35]

وعند النظر إلى طبيعة الدور الأوروبي المستقبلي في الصراع العربي الإسرائيلي يمكن الخلوص بان الاتحاد الأوروبي سيضاعف من ثقله في العملية السلمية وذلك للأسباب التالية:

1- الثقل الذي باتت تتمتع به حركة حماس في الشارع الفلسطيني مما يؤهلها للعب دور مميز في الحياة السياسية الفلسطينية المستقبلية وسيكون الاتحاد الأوروبي صاحب النصيب الأكبر في هذا التعامل نتيجة للعلاقات المميزة بين الاتحاد الأوروبي وحماس.

2- فشل الاتحاد الأوروبي في التقدم في الوحدة السياسية سيضاعف من نشاط بعض الدول الأوروبية على انتهاج سياسة خارجية مميزة وشبه مستقلة.

3- بناء الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة يتطلب مزيدا من الأموال وهذا ما يتوفر للاتحاد الأوروبي.

---

32 **عكاظ 2005/10/6 . المفوضية الاوروبية تعرض استراتيجية شاملة لبناء دولة فلسطينية.**

33 عكاظ 2005/10/6.

34 الشرق الأوسط 9/6/2005

35 الحياة الفلسطينية الجديدة 25/2/2005.